ضمانات تنفيذ الاحكام والقرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الإدارية (دراسة مقارنة)

إعداد:

بنان عز الدين محي الدين كناكريه

إشراف الدكتور

هشام حامد سلمان الكساسبة

جامعة الزيتونة الأردنية 2024/2023

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع ضمانات تنفيذ الاحكام والقرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الإدارية (دراسة مقارنة) وتمثلت أهمية هذه الدراسة انها تسلط الضوء على ضمانات تنفيذ الاحكام والقرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الإدارية (دراسة مقارنة)، إضافة معلومات نظرية في مجال ضمانات تنفيذ الاحكام والقرارات القضائية وتناول المواد القانونية التي تختص بضمانات تنفيذ الاحكام والقرارات القضائية والحد من الامتناع عن تنفيذ هذه القرارات والاحكام القضائية، ومعرفة السبل القانونية لمواجهتها ضمن القوانين والتشريعات المحلية والدولية، كما سوف تعتمد في هذه الرّسالة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن بالنظام القانوني الأردني والجزائريَ والمصري على حد سواء وبالتالي الإحاطة الكاملة وبيان أهداف الدراسة وإبراز أهميتها واستخراج نتائجها.

وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج من ابرزها ان امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائيّة الإداريّة قد يأخذ العديد من الصور التي يكون من ضمنها حالة تأخير تنفيذ الحكم القضائي الإداريّ؛ وعلى الرغم من اعتبار التأخير من صور الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية الإداريّة إلا أن القانون لم ينظم المدّة الزمنية المفروض مضيها لاعتبار الجهة ممتنعة عن تنفيذ الحكم القضائيّ الإداري، ان القانون المدني الأردني ونظام الخدمة المدنية الأردني المعدل لعام(2022) والقانون المدني الجزائري قام على تنظيم حالات الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائيّة الإداريّة كما أنّه وضّح الطريق المباشر أمام المتضرر لحقه باللجوء للقضاء لطلب التعويض عن الضرر الحاصل جراء الامتناع عن التنفيذ.

كما بينت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها توصي الدراسة المشرع الأردني أن يضمن قانون القضاء الإداري نصوصاً واضحة وصريحة، على غرار التشريع الجزائري، وذلك بفرض ضمانات ووسائل أكثر

فاعلية لتنفيذ الأحكام القضائية لمواجهة امتناع الإدارة كتوجيه الأوامر القضائية للإدارة، وفرض الغرامة التهديدية، كما توصي الدراسة المشرع الاردني بضرورة سن قانون يسمى " قانون أصول المحاكمات الإدارية" " بشكل مستقل عن قانون أصول المحاكمات المدنية، وذلك الاختلاف طبيعة المنازعة الادارية.

الكلمات المفتاحية: الاحكام والقرارات القضائية، الاحكام الإدارية، الامتناع عن التنفيذ .